

قرار مجلس النواب رقم (٥) لسنة ١٩٩٦م  
حول القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٢م  
بشأن الإثبات

والمعدل بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٦م

باسم الشعب :

رئيس مجلس النواب :

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية
- وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٠م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب.
- وبناء على المداولة التي أجراها المجلس حول القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٢م بشأن الإثبات.

(اقر مجلس النواب ما يلي)

مادة (١) : وافق مجلس النواب في جلسته الثامنة من الفترة الثالثة للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي الثالث المنعقدة بتاريخ ٢٠/١٠/١٤١٦هـ الموافق ١٠/٣/١٩٩٦م على القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٢م بشأن الإثبات.

مادة (٢) : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر بمجلس النواب — بصنعاء

بتاريخ ١٠/٢٢/١٤١٦هـ

الموافق ١٢/٣/١٩٩٦م

عبد الله بن حسين الأحمر

رئيس مجلس النواب

القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩٢م  
بشأن الإثبات

رئيس مجلس الرئاسة :

تحيات / أمين الردمي

- بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية.
- وعلى دستور الجمهورية اليمنية .
- وعلى القرار الجمهوري رقم (١) لسنة ١٩٩٠م بتشكيل مجلس الوزراء.
- وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

(قـــــرر)

الباب الأول

الفصل الأول

الدعوى والإثبات

مادة(١) : الدعوى هي طريق المدعي إلى القضاء للحصول على الحق الذي يدعيه قبل المدعى عليه والإثبات : إقامة الدليل بالطرق القانونية لإثبات الحق المتنازع عليه أو نفيه .

مادة(٢) : على الدائن إثبات الحق وعلى المدين إثبات التخلص منه، وتكون البينة على المدعي واليمين على من أنكر.

مادة(٣) : المدعي هو من معه أخفى الأمرين ، وهو من يدعي خلاف الظاهر والمدعى عليه هو من معه اظهر الأمرين.

مادة(٤) : المدعى فيه هو الحق — مالا كان أو منفعة — وهو إما حق لله محض أو حق لله مشوب بحقوق العباد أو حق ادمي محض.

مادة(٥) : يشترط في المدعي أن يكون مكلفاً أو مميزاً مأذوناً مالكاً أو متولياً أو وكيلاً.

مادة(٦) : يشترط في الدعوى من حيث الإثبات والإجابة عليها ما يأتي :

١ - ثبوت يد المدعى عليه على الحق المدعى فيه حقيقة أو حكماً.

٢ - تعيين الحق المدعى فيه بحد أو لقب أو وصف أو نحوه كل على حسبه ويستثنى من ذلك ما يقبل الجهالة كالوصية والإقرار والنذر وعوض الخلع والمهر.

مادة(٧) : إذا كانت الدعوى غير صحيحة لتخلف شرط من شروطها فلا يلزم الإجابة عليها ما لم تستوف .

مادة(٨) : ما لا تسمع فيه الدعوى لا تسمع فيه البينة لا العكس.

مادة(٨) مكرر: لا يجوز للمحاكم النظر في أية دعوى إلا بعد عرضها على المدعى عليه للرد عليها والدخول في خصومه مع المدعي بشأنها ، ويحظر على المحاكم حطرا باتا النظر في طلب ما يسمى بإثبات الواقعة وإصدار أي قرار بشأنه) .

مادة(٩) : إذا كان المدعى عليه حاضرا وجب عليه أن يجيب على الدعوى بالإقرار أو الإنكار ولا يشترط اللفظ بل يكفي المعنى فان امتنع اعتبر منكرا .

مادة(١٠) : ينصب الحاكم منصوبا عن المدعى عليه الممتنع عن الحضور أو الغائب وفقا لقانون المرافعات .

مادة(١١) : لا يوقف خصم نجيء بينة عليه غائبة إلا لدفع مفسدة كخشية فرار المتهم بالجرائم فيجوز التوقيف ( الحبس الاحتياطي ) طبقاً للقانون.

مادة(١٢) : لا يثبت حق بيد في ملك الغير ولا في حقه ولا في حق عام إلا ببينة قانونية وتكون البينة على إقرار الخصم بالحق أو على النذر أو الوصية أو استثناء الحق المدعى به أو تقدم الأحياء في المباح أو وجود الآثار القديمة في السواقي.

المادة (١٣) : طرق الإثبات هي :

- ١- شهادة الشهود.
- ٢- الإقرار.
- ٣- الكتابة.
- ٤- اليمين وردّها والنكول عنها.
- ٥- القرائن الشرعية والقضائية.
- ٦- المعاينة (النظر) .
- ٧- تقرير.
- ٨- استجواب الخصم.

## الفصل الثاني

### في عدم سماع الدعوى

مادة (١٤) : لا تسمع الدعوى في الأحوال الآتية :

- ١- إذا تقدم ما يكذبها محضاً.
- ٢- أن تكون على ملك كائن للمدعي أو لمؤثره إلا في أربعة أحوال هي :
  - أ - أن لا تكون لأحد يد عليه في الحال.
  - ب- أن يكون ديناً أو حقاً .
  - ج - أن يدعي إقرار ذو اليد بملكه.
  - د - أن يكون وقفاً.
- ٣- أن تكون لغير المدعي لنفسه بحق ادمي محض إلا أن يكون المدعى له ممن تلزمه نفقته أو شريكاً له في المدعى به.
- ٤- أن تكون من أحد الزوجين على الآخر بفساد عقد زواج فأنها لا تسمع إلا مع دعواه نفي غير هذا العقد .

مادة(١٥) : لا تسمع الدعوى بملك المؤثر إلا بذكر موته مالكاً أو ذايد .

مادة(١٦) : لا تسمع الدعوى من المقاسم أو وارثه في قسمة مستوفية شروط صحتها إلا من القاصر بعد بلوغه والغائب بعد حضوره وبشرط أن لا تمضي سنة من وقت البلوغ أو الحضور.

المادة (١٧) : لا تسمع الدعوى في شفعه بعد مضي ثلاثة أيام للعالم بالبيع في البلد وشهر للغائب خارج البلد وتعتبر المدة في الحالتين من وقت العلم ، ويطبق في حق القاصر ما يرد في أحكام الوصايا وتحسب المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة من وقت بلوغه.

مادة(١٨) : لا تسمع الدعوى من حاضر بحق في عقار مضي عليه ثلاثون سنة من يوم وضع اليد عليه من شخص يتصرف تصرف المالك بلا مطالبة ولا قرابة ولا مصاهره ولا ظروف غير عادية تسود فيها الفوضى أو التغلب ويتعذر فيها الوصول إلى الحق ويستثنى الميراث والوقف والشركة فلا تحدد بمدة ، والعبرة في اعتبار الشخص غائبا عن البلد هي بوجوده خارجها طوال المدة المقررة ، ويعتبر حاضرا إذا كان متردداً إليها.

مادة(١٩) : مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة لا تسمع الدعوى بحق لا تتعلق بعقار طبقا لما هو منصوص عليه في المواد التالية .

مادة(٢٠) : لا تسمع الدعوى من حاضر بحق متجدد كأجرة المباني والأراضي بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق كما لا تسمع دعوى القاصر فيما باعته أمه أو من له ولاية عليه للضرورة أو الإنفاق إذا كان بضمن الزمان والمكان .

مادة : (٢١) : لا تسمع الدعوى من ذي مهنة حاضرا كالطبيب وغيره بحق من حقوق مهنته أو مصروفات تكبدها في أدائه بعد مضي سنة من وقت أداء العمل .

مادة (٢٢) : لا تسمع الدعوى من حاضر بعد مضي سنة من تاريخ الاستحقاق في الأحوال الآتية :

- ١ - حقوق التجار والصناع عن أشياء وردودها لأشخاص لا ينتجون فيها مع عدم المطالبة .
- ٢ - حقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم .
- ٣ - حقوق العمال والخدام والأجراء من أجور يومية وغير يومية أو ثمن ما قاموا به من توريدات لمخدوميهم .

مادة(٢٣) : لا تسمع الدعوى من حاضر بسائر الحقوق التي لا تتعلق بعقار ولم يرد ذكرها في المواد الأربع السابقة بعد مضي خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق مع عدم المطالبة ويعتبر الحق مستحق الأداء من يوم ثبوته ما لم يضرب له أجلاً للسداد فلا يعتبر مستحقاً إلا بعد انقضاء الأجل .

المادة (٢٣) : لا تسمع الدعوى من حاضر بسائر الحقوق التي لا تتعلق بعقار ولم يرد ذكرها في المواد الأربع السابقة بعد مضي خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق مع عدم المطالبة ويعتبر الحق مستحق الأداء من يوم ثبوته ما لم يضرب له أجل للسداد فلا يعتبر مستحقاً إلا بعد انقضاء الأجل ، هذا وعدم سماع الدعوى في المواد الأربع السابقة ما لم يكن هناك قرائن دالة على صدق الدعوى فتسمع تأكيدا لحفظ الحقوق.

مادة (٢٤) : لا تعتبر المدد المقررة في هذا الفصل بين الوكيل وموكله فيما يدعيه الوكيل من حقوق إلا من اليوم الذي تنته فيه الوكالة .

مادة(٢٥) : لا تخل الأحكام الواردة في هذا الفصل بما يرد في القوانين الخاصة.

الباب الثاني

## الفصل الأول

### الشهادة وأحكامها

تحيات / أمين الردمي

مادة (٢٦) : الشهادة إخبار في مجلس القضاء من شخص بلفظ الشهادة لإثبات حق لغيره على غيره.

المادة (٢٧) : ١ - يشترط في الشاهد ما يأتي :

أ - أن يكون بالغاً عاقلاً مختاراً عدلاً .

ب- أن يكون قد عاين المشهود به بنفسه إلا فيما يثبت بالسمع واللمس ويستثنى أيضا النسب والموت والزوجية وأصل الوقف فإنه يجوز إثباتها بالشهرة.

ج - أن لا يكون مجلوداً في حد أو مجروحاً في عدالة ما لم تظهر توبته وصلاح عدالته ، والعدالة هي الصلاح الظاهر في الشاهد.

د - أن لا يجز لنفسه نفعاً أو يدفع عنها ضرراً .

هـ - أن لا يكون خصماً للمشهود عليه.

و- أن لا يشهد على فعل نفسه مع مضنة التهمة.

ز- أن يكون عالماً بالمشهود به ذكراً له وقت الأداء.

٢ - في الأحوال الشخصية تراعى شروط الشاهد الأخرى المنصوص عليها في القانون الخاص بذلك.

مادة (٢٨) : العبرة في تحقيق الشروط اللازم توافرها في الشاهد هي بحالته حين أداء الشهادة وتراعى الأحكام المبينة في المواد التالية.

مادة(٢٩) : لا تقبل شهادة الأعمى فيما يحتاج إثباته إلى الرؤية.

مادة(٣٠) : تقبل شهادة المرأة فيما لا يطلع عليه الرجال ، وفيما يحدث في الأماكن المخصصة هن .

مادة (٣١) : الطفل المميز غير أهل للشهادة ولكن تسمع أقواله فيما شاهده كقرينه .

مادة (٣٢) : تقبل شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يحدث بينهم مالم يختلطوا بغيرهم من الكبار مع غلبة الظن بصدقهم .

مادة(٣٣) : تقبل شهادة المثل على مثله إذا ظن القاضي صدقها إلا أن يشتهر الشاهد بشهادة الزور أو حلف الفجور.

مادة(٣٤) : تصح شهادة الوصي في غير ما هو وصي فيه .

المادة (٣٥) : لا يقبل في الجنايات شهود إلا ممن ثبت أنهم كانوا حاضرين في المكان الذي وقعت فيه الجريمة ما لم تكن الشهادة على اعترافات المتنازعين .

مادة(٣٦) : مع مراعاة حكم المادة(٣٣) لا تقبل شهادة المتهم في قضية على غيره من المتهمين فيها.

مادة (٣٧) : يجوز في غير الحد والقصاص أن يرعى الشاهد عدلين يقول لهما اشهدا على شهادتي أي اشهد بكذا فيكون الشاهد أصلاً وهما فرعان عنه ، ولا يصح الإرعاء بشاهد واحد .

المادة (٣٨) : يقبل الإرعاء في الأحوال الآتية :-

١ - عن ميت أروعاهما في حياته.

٢ - عن معذور عن الحضور بمرض أو نحوه.

مادة (٣٩) : يقوم مقام الارعاء كتابة الشاهد لشهادته بخطه المعروف أو إملاؤها على آخر خطه معروف مع إشهاد شاهدين على الكتابة أو إذا لم يكن الخط معروفا صدق عليه من جهة رسمية.

مادة (٤٠) : يجب على الفرعين تعيين الأصل باسمه ونسبه ولهما تعديله .

المادة (٤١) : يشترط في الشهادة ما يأتي :-

- ١- أن تكون في مجلس القضاء في حضور المشهود عليه أو وكيله أو المنسوب عنه.
- ٢- أن تؤدى بلفظ أشهد.
- ٣- أن تتقدمها دعوى شاملة لها.
- ٤- أن لا تكون بالنفي الصرف إلا إذا اقتضى الإثبات وأن لا يكذبها الواقع ، وتراعى الأحكام المبينة في المواد التالية.

مادة (٤٢) : لا تصح الشهادة لغير مدع في حق محض لآدمي ولا على القذف والسرقة قبل المرافعة.

مادة (٤٣) : تصح الشهادة حسبة في كلما هو حق محض لله أو ما يؤدي إلى منكر .

مادة (٤٤) : للمحكمة من تلقاء نفسها أن تستدعي للشهادة من ترى لزوما لسماع شهادته إظهاراً للحقيقة.

المادة (٤٥) : نصاب الشهادة حسب ما يلي :-

- ١- في الزنا أربعة رجال.
- ٢- في سائر الحدود والقصاص رجلان.
- ٣- في الأموال والحقوق ونحوها رجلان أو رجل وامرأتان ، ويجوز أن يقبل غير ذلك فيما أستثنى بنص كشهادة المرأة فيما لا يطلع عليه الرجال وشهادة الصبيان بعضهم على بعض حسبما تقدم.

المادة (٤٦) : يعتد بشهادة الواحد في الأموال والحقوق إذا قبلها المشهود عليه بعد أدائها.

مادة (٤٧) : يجوز للخصم أن يدفع شهادة خصمه بينة يثبت بطلانها كما يجوز له أن يأتي بشهود لجرح شهود خصمه

مادة (٤٨) : لا تصح شهادة النفي إلا فيما يقتضي الإثبات .

مادة (٤٩) : لا تبطل الشهادة في الأحوال والشروط الآتية :-

- ١- اختلاف الشاهدين في الألفاظ إذا اتفقا في المعنى .
- ٢- اختلاف الشاهدين في زمان ومكان الإقرار وإلا نشاء إذا احتمل التعدد.
- ٣- اختلاف الشاهدين في مقدار المشهود به ، ويصح منه ما اتفقا عليه معنى ويستثنى من ذلك مقدار عوض العقد إذا كان العقد محدوداً فيبطل الشهادة اختلاف الشاهدين فيه .
- ٤- اختلاف الشاهدين في صفة المشهود به ، وتكمل شهادة من طابقت شهادته للدعوى بشاهد آخر أو يمين المدعي.

الفصل الثاني

الرجوع في الشهادة وحكمه قبل الحكم وبعده

تحيات / أمين الردمي

المادة (٥٠) : يصح الرجوع في الشهادة قبل الحكم وبعده بأن يقول الشاهد رجعت عن شهادتي أو بأن يكذب نفسه ولا بد أن يكون الرجوع أمام المحكمة التي سمعت الشهادة إذا كانت قد حكمت بشهادته لا قبل الحكم فيكفي لتوقفها عن الحكم بشهادته ثبوت رجوعه أو إكذابه نفسه ولو خارج المحكمة.

مادة (٥١) : لا يصح الرجوع عن الرجوع في الشهادة .

مادة (٥٢) : حكم الرجوع في الشهادة كما يأتي :

أ - إذا كان الرجوع قبل الحكم فلا يحكم بالشهادة ويكون الحكم بما بعد الرجوع باطلاً ، ويحاكم القاضي إذا كان الرجوع في مجلسه .

ب- إذا كان الرجوع بعد الحكم جاز للمشهد عليه طلب إعادة النظر في الحكم ، وإذا ألغى القاضي الحكم فيضمن الراجع ما نفذ وتعذر إرجاعه ويعاقب بعقوبة شاهد الزور .

ج - إذا كان المنفذ به حداً أم قصاصاً وألغى الحكم ضمن الراجع ارش الحد أو القصاص إلا أن يقر بأنه تعمد الحد أو القتل بشهادته فيحد أو يقتص منه.

د - إذا كانت شهادة الشاهد الذي رجع قد تمت بيمين المدعي فيضمن نصف المشهود به في غير الحدود والقصاص.

هـ - لاضمان على المزكي والجراح .

### الفصل الثالث

#### الجرح والتعديل

مادة (٥٣) : يشترط في الجرح والتعديل الإثبات بلفظ الشهادة وفي الجراح والمعدل ما يشترط في الشاهد ، وان يكون الجرح بما ينفي شروط الشاهد والشهادة مع بيان علة الجرح وتاريخها.

المادة (٥٤) : لا يقبل جرح الشاهد بعد الحكم بشهادته إلا في الأحوال الآتية :

١ - أن يكون المحكوم عليه غائباً .

٢ - خائفاً أو مسجوناً أو مريضاً لا يستطيع الوصول إلى القاضي.

٣ - القاصران أهمل وليه الجرح.

٤ - إستعجال الحاكم بالحكم قبل إتمام النزاع.

ويترتب على قبول الجرح في هذه الأحوال إعادة النظر في الحكم.

المادة (٥٥) : قبول الخصم لشهادة الشاهد قبل أدائه تعديل للشاهد لا يقبل بعده الجرح فيه وقبولها بعد أدائها إعتراف بما فيها.

مادة (٥٦) : إذا تعارض الجرح والتعديل فالجرح أولى وان كثر المعدل .

## الفصل الرابع

### إجراءات الشهادة

- مادة (٥٧): يجب على محتمل الشهادة أصالة أو اراء أداؤها عند طلب المشهود له .
- مادة(٥٨): على الخصم الذي يطلب الإثبات بشهادة الشهود أن يبين الوقائع التي يريد إثباتها وعدد الشهود الذين يريد سماع شهادتهم عليها إجمالاً .
- مادة(٥٩) : يكون أداء الشهادة أمام المحكمة أو من تنتدبه لذلك من أعضائها او من قضاة المحاكم الأخرى .
- مادة(٦٠) : تستمر المحكمة في التحقيق إلى أن يتم سماع شهود طرفي الخصومة في الميعاد إلا إذا حال دون ذلك مانع وإذا اجل التحقيق جلسة أخرى كان النطق بالتأجيل بمثابة تكليف لمن يكون حاضرا من الشهود بالحضور في الجلسة التي اجل إليها التحقيق إلا إذا اعفوا صراحة من الحضور.
- المادة (٦١) : إذا طلب أحد الخصوم خلال الميعاد المحدد للتحقيق مد الميعاد كان للمحكمة أن تصدر قرارها على الفور في الطلب بقبوله أو رفضه ، ولا يحق للخصم التظلم من ذلك كما لا يجوز مد الميعاد بناءً على طلب الخصم لأكثر من مرتين ولا يجوز بعد إنقضاء ميعاد التحقيق سماع الشهود بناءً على طلب الخصم إلا لعذر مقبول.
- المادة (٦٢) : إذا لم يحضر الخصم شاهده في الجلسة المحددة قررت المحكمة إلزامه بتكليف الشاهد بالحضور عن طريق المحضرين لجلسة أخرى ، فإن لم يفعل فلا تؤجل له المحكمة إلا بعذر شرعي.
- مادة(٦٣) : إذا رفض الشاهد الحضور إجابة لدعوة الخصم أو المحكمة جاز للقاضي إحضاره جبراً .
- مادة(٦٤) : إذا كان للشاهد عذر يمنعه من الحضور جاز أن ينتقل إليه القاضي لسماع أقواله ويدعى الخصوم لسماع الشهادة ويجوز محضراً بما يوقعه الكاتب والقاضي.
- مادة (٦٥): من لا قدرة له على الكلام يؤدي الشهادة إذا أمكن أن يبين مراده بالكتابة أو بالإشارة المفهومة فيما يجوز فيه ذلك .
- المادة (٦٦) : للقاضي أن يفرق بين الشهود قبل سماع شهادتهم ، وعلى كل شاهد أن يؤدي شهادته على إنفراد بغير حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم ويكون ذلك في الحقوق والحدود.
- مادة(٦٧) : للمحكمة أن تسال الشاهد عن اسمه ، ولقبه ، ومهنته ، وسنه ، وموطنه ، وعمّا إذا كانت له أي صلة بنسب أو مصاهرة أو مهنة أو صداقة لاحد الخصوم.
- مادة(٦٨) : تحلف المحكمة الشاهد قبل أداء الشهادة بان يقول الحق ويحلف غير المسلم على حسب الأوضاع الخاصة به إذا طلب ذلك .
- المادة (٦٩) : للمحكمة أن تستوفي الشهادة بسؤال الشاهد عن جميع جوانب ما يتعلق بشهادته.
- مادة(٧٠) : يكون توجيه الأسئلة إلى الشاهد من رئيس المحكمة أو القاضي المنتدب ويجب الشاهد أولاً عن أسئلة المحكمة ثم عن أسئلة الخصم الذي استشهد به ثم عن أسئلة الخصم إلاّ خر ولا يجوز لأحد الخصوم أن يقطع

كلام الآخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة ، ويجوز للمحكمة أو لأي عضو من أعضائها عن طريق رئيس المحكمة أن توجه للشاهد ما تراه من أسئلة لكشف الحقيقة .

مادة (٧١) : إذا انتهى الخصم من استجواب الشاهد فلا يجوز له إبداء أسئلة جديدة إلا بإذن المحكمة أو القاضي المنتدب .

مادة (٧٢) : تؤدى الشهادة شفاهاً ، ويجوز للشاهد أن يقرأ من مذكرة مكتوبة إذا أذنت له المحكمة أو القاضي المنتدب بذلك وحيث يسوغ ذلك موضوع الدعوى .

مادة (٧٣) : تسجل شهادة الشاهد في المحضر ثم تتلى على الشاهد ويوقعها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها ، وإذا امتنع عن التوقيع سجل ذلك وسببه في المحضر .

مادة (٧٤) : تقدر مصروفات الشهود ومقابل تعطيلهم بنظر المحكمة حسب الأحوال بناء على طلبهم ويعطى الشاهد صورة أمر التقدير ، وتكون نافذة على الخصم الذي استدعاه للشهادة .

مادة (٧٥) : تقدر المحكمة أمانة (عدال) للشهود يؤديها الخصم الذي يستدعيهم تصرف لهم منها نفقاتهم المقررة طبقاً للمادة السابقة .

مادة (٧٦) : يشتمل محضر التحقيق الذي يجريه الكاتب ويوقعه مع رئيس المحكمة أو القاضي المنتدب على البيانات الآتية :

- أ - يوم التحقيق ومكان وساعة بدئه وانتهائه مع بيان الجلسات التي استغرقتها .
  - ب- أسماء الخصوم وألقابهم ومن ينيبون عنهم وطلباتهم وحضورهم وغيابهم .
  - ج - أسماء الشهود وألقابهم وصناعتهم وموطن كل منهم وحضورهم وغيابهم .
  - د - ما يديه الشهود وذكر تحليفهم اليمين .
  - هـ - الأسئلة الموجهة إليهم ومن تولى توجيهها وما نشأ عن ذلك من المسائل العارضة ونص شهادة الشاهد عن كل سؤال .
  - و - توقيع الشاهد بخطه أو ختمه أو بصمته على شهادته بعد إثبات تلاوقها عليه وملاحظاته عليها .
  - ز - قرار تقدير مصروفات الشاهد إن كان قد طلب ذلك .
  - ح - توقيع رئيس المحكمة أو القاضي المنتدب والكاتب .
- مادة (٧٧) : إذا لم تحسم المرافعة في نفس الجلسة التي تم فيها سماع شهادة الشهود كان للخصوم الحق في الاطلاع على المحضر .

### الباب الثالث

### الإقرار

الفصل الأول

#### تعريف الإقرار - أركانه - شروطه

مادة (٧٨) : الإقرار هو إخبار الإنسان شفاهاً أو كتابة عن ثبوت حق لغيره على نفسه .

مادة (٧٩) : أركان الإقرار أربعة هي :

أ - المقرر .

ب- المقرر له .

ج - المقرر به .

د - صيغة الإقرار .

مادة (٨٠) : يشترط في المقر أن يكون مكلفاً أهلاً لأداء الحق المقر به مختاراً غير محجور عليه غير هازل إلا في الطلاق والنكاح ، وأن لا يعلم كذبه عقلاً أو قانوناً .

مادة (٨١) : يشترط في المقر له أن يكون معلوماً وقت الإقرار .

مادة (٨٢) : يشترط في المقر به ما يأتي :

١- أن لا يكون مستحيلاً عقلاً أو قانوناً .

٢- أن يكون مالا أو غيره مما يقضى فيه متعلقاً بالمقر ولو كان مجهولاً ، ويكلف المقر تفسيره في حياته فإن مات فوارثه .

مادة (٨٣) : يكون الإقرار صراحة بأي عبارة تؤدي إلى الاعتراف بالحق كما يكون ضمنيا كالإقرار بفرع يترتب على ثبوته ثبوت أصله كمن يقر بالطلاق فذلك يتضمن إقراره بالزواج .

مادة (٨٤) : يشترط في الإقرار ما يلي :-

١- أن يكون غير مشروط .

٢- أن يكون مفيدا في ثبوت الحق المقر به على سبيل الجزم واليقين .

٣- أن يكون بالنطق إذا كان المقر به حدا من حدود الله تعالى .

مادة (٨٥) : يجب الإشهاد على الإقرار الشفهي الذي يتم في غير مجلس القضاء .

مادة (٨٦) : تراعى في الإقرار الكتابي أحكام الباب الخاص بالأدلة الكتابية .

## الفصل الثاني

### أحكام الإقرار

مادة (٨٧) : الإقرار حجة قاطعة على المقر ، ويجب إلزامه بما أقر به مع مراعاة الأحكام المبينة في المواد التالية .

مادة (٨٨) : يصح الإقرار من الأخرس والمصمت والمريض الذي لا يستطيع الكلام ويكون بالإشارة المفهمة أو بالكتابة ، ويستثنى من ذلك أحوال خمسة لا يصح الإقرار بها إلا نطقا هي الزنى ، والقذف ، واللعان ، والظهار ، والإيلاء .

مادة (٨٩) : لا يصح الإقرار من الوكيل بالخصومة أو المرافعة فيما يضر موكله ولو مفوضا إلا بحضور الموكل وعدم اعتراضه على وكيله بعد تنبيهه بالحكمة له .

مادة (٩٠) : لا يصح الإقرار من الوصي أو الولي إلا فيما تولى قبضه أو التصرف فيه في حدود ولايته .

مادة (٩١) : يصح الإقرار من الصبي المميز فيما أذن له به .

مادة(٩٢) : لا يصح إقرار السكران إذا ذهب إدراكه .

مادة(٩٣) : يصح الإقرار بالجهول جنسا أو قدرا ويفسره المقر بما يقضي به العرف أو بيمين القطع وعلى الوارث يمين العلم.

مادة(٩٤) : يفسر الإقرار بالكثير أو بالقليل بالمعارف عليه وإلا فالكثير فوق العشرة والقليل ما بين الثلاثة والعشرة.

مادة(٩٥) : لا يتجزأ الإقرار على صاحبه إلا إذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى .

المادة (٩٦) : لا يصح الرجوع في الإقرار إلا أن يكون في حق من حقوق الله التي تسقط بالشبهة أو في حق من حقوق العباد المالية بشرط قبول المقر له ولا يصح الرجوع وأن صادق المقر له في الطلاق البائن أو المكمل الثلاث أو الرضاع.

## الباب الرابع

### الأدلة الكتابية

### الفصل الأول

### أنواع المحررات

مادة (٩٧) : الأدلة الكتابية نوعان :—

١ - محررات رسمية.

٢ - محررات عرفية.

مادة (٩٨) : المحررات الرسمية التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه في حدود اختصاصه أو ما تلقاه من ذوي الشأن وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه.

مادة (٩٩) : المحررات العرفية هي التي تصدر من الأشخاص العاديين فيما بينهم ويجوز لهم تعميدها لدى الجهة المختصة في حضورهم وبعد التأكد من أشخاصهم وموافقتهم على ما جاء فيها فتأخذ حكم المحررات الرسمية .

### الفصل الثاني

### أحكام المحررات الرسمية

المادة (١٠٠) : المحررات الرسمية حجة بما جاء فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته الرسمية أو وقعت من ذوي الشأن في حضوره أو صودق منه على توقيعاتهم عليها في حضورهم بعد التحقق من أشخاصهم ما لم ينكرها الخصم فيتعين إثباتها بالطرق الشرعية أو يتبين تزويرها.

مادة (١٠١) : إذا كان اصل المحرر الرسمي موجودا فان صورته الرسمية خطية كانت أو فوتوغرافية تكون حجة بالقدر الذي تكون فيه مطابقة للأصل وتعتبر الصورة الرسمية مطابقة للأصل ما لم ينزع في ذلك أحد الطرفين وفي هذه الحالة تراجع الصور على الأصل ولكي تكون الصورة رسمية يجب أن يوقع عليها من الموظف المختص بالمراجعة وان تختم بالختم الرسمي للجهة التي أصدرتها وان يبين فيها أنها مطابقة للأصل .

مادة (١٠٢) : إذا لم يوجد اصل احرر الرسمي كانت الصورة الرسمية المعمدة المصرح فيها بأنها مطابقة للأصل وبحجة على الوجه الآتي :

- أ - تكون للصورة الأصلية المصدقة (المعمدة) المنقولة من الأصل مباشرة والمقابلة عليه تنفيذية كانت أو غير تنفيذية حكم اصلها متى ما كان مظهرها الخارجي لا يسمح بالشك في مطابقتها للأصل.
- ب- يكون للصورة الرسمية المصدقة ( المعمدة) المنقولة من الصورة الأصلية الحجية ذاتها ولكن يجوز في هذه الحالة لكل من الطرفين أن يطلب مراجعتها على الصورة الأصلية التي أخذت منها.
- ج - ما يؤخذ من صور رسمية للصورة المأخوذة من الصور الأصلية فلا يعتد به إلاّ تجرد الاستئناس تبعاً للظروف .

### الفصل الثالث

#### أحكام المحررات العرفية

مادة (١٠٣) : احررات العرفية أقسام ثلاثة :

- أ - محررات مكتوبة بخط الخصم وموقع عليها منه.
- ب- محررات مكتوبة بخط الغير وموقع عليها من الخصم .
- ج - محررات مكتوبة بخط الغير وليس عليها توقيع للخصم ويكون التوقيع على احرر ، إما بالخط أو بالختم أو بصمة الإصبع .

مادة (١٠٤) : يعتبر احرر العرفي الموقع من الخصم حجة عليه وعلى وارثه أو خلفه ما لم ينكر صراحة ماهو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة فإذا لم يقيم المدعي البرهان على الخط حلف المدعى عليه البت والقطع أما الوارث أو خلفه فانه يحلف على نفي العلم .

مادة (١٠٥) : من احتج عليه بمحرر عرفي وناقش محتواه فلا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع .

المادة (١٠٦) : إذا كان احرر العرفي مكتوباً بخط الغير وغير موقع من الخصم فيجب الإشهاد عليه للأخذ بما جاء فيه غير أنه إذا كان كاتب احرر معروفاً بالعدالة والأمانة وحسن السيرة وكان خطه معروفاً للقاضي لشهرته أو كان قد أقر أمامه أنه كاتب احرر وشهد بصحة ما جاء فيه فانه يجوز الأخذ بما جاء منه في احرر كشاهد بصحته مع التميم.

مادة (١٠٧) : يكون احرر العرفي حجة على الخصوم طبقاً لما هو مبين في المواد الثلاث السابقة وعلى ورثتهم وخلفهم بما جاء فيه صلماً وتاريخاً مع مراعاة ماهو منصوص عليه في المادة التالية .

مادة (١٠٨) : لا يكون احرر العرفي حجة على غير من صدر منه الذي يضار من التاريخ الثابت فيه ولو كان وارثاً او خلفاً وذلك بالنسبة للتاريخ إلاّ إذا أقام خصمه بينة قانونية على صحة التاريخ المعطى للمحرر او منذ ان يكون للمحرر تاريخ ثابت بوجه قطعي على النحو المبين في المادة التالية .

مادة (١٠٩) : يكون للمحرر تاريخ ثابت بوجه قطعي في الأحوال الآتية :

- أ - من يوم أن يقيد في السجل المعد لإثبات التاريخ لدى الجهة المختصة.
- ب- من يوم أن يثبت مضمونه في ورقة أخرى ثابتة التاريخ .

- ج - من يوم أن يؤشر عليه موظف عام مختص مبين تاريخ تأشيرته .
- د - من يوم وفاة أحد من لهم على اخر اثر معترف به من خط أو إمضاء أو بصمته أو من يوم يصبح مستحيلا على أحد هؤلاء أن يكتب أو يبصم لعله في جسمه .
- هـ - من يوم وقوع أي حادث آخر يكون قاطعا في ان الورقة قد صدرت قبل وقوعه.
- مادة (١١٠) : يجوز للمحكمة تبعا للظروف ألا تطبق حكم المادة السابقة على المخالفات وان تأخذ بالتاريخ الثابت فيها.
- مادة (١١١) : تكون للرسائل الموقع عليها قيمة الخحر العرفي من حيث الإثبات وتكون للبرقيات هذه القيمة أيضا إذا كان اصلها المودع في مكتب التصدير موقعا عليها من مرسلها وتعتبر البرقية مطابقة لأصلها حتى يقوم الدليل على عكس ذلك وإذا إنعدم أصل البرقية فلا يعتد بها إلا لجرد الاستئناس .
- مادة (١١٢) : يجوز للخصم في الحالات الآتية أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أي محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده :
- أ - إذا كان القانون يجيز مطالبته بتقديمه أو تسليمه.
- ب- إذا كان مشتركا بينه وبين خصمه ويعتبر المحرر مشتركا على الأخص إذا كان المحرر لمصلحة الخصمين او كان ماثبا لالتزاماتهما وحقوقهما المتبادلة .
- ج - إذا استند إليه خصمه في أي مرحلة من مراحل الدعوى .
- مادة (١١٣) : يجب أن يبين في هذا الطلب ما يأتي :-
- أ - أوصاف الخحر الذي يعنيه .
- ب- فحوى الخحر بقدر ما يمكن من التفصيل.
- ج - الواقعة التي يستدل به عليها.
- د - الدلائل والظروف التي تؤيد انه تحت يد الخصم.
- هـ - وجه إلزام الخصم بتقديمه .
- مادة (١١٤) : لا يقبل الطلب إذا لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين .
- مادة (١١٥) : إذا اثبت الطالب طلبه واقر الخصم بان الخحر في حيازته أو سكت أمرت المحكمة بتقديم الخحر في الحال أو في اقرب موعد تحدده وإذا أنكر الخصم ولم يقدم الطالب إثباتا كافيا لصحة الطلب وجب أن يحلف المنكر يمينا بان الخحر لاوجود له وانه لا يعلم وجوده ولا مكانه وانه لم يخفه أو لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الاستدلال به .
- مادة (١١٦) : إذا كان السند المكتوب مشتركا بين الخصوم ومودعا لدى أحدهم وأنكر المودع لديه السند واثبت الخصم بالبينة القانونية وجود السند لدى خصمه واثبت محتواه أخذت المحكمة بمحتوى السند وحكمت على المودع لديه بالعقوبة المقررة لخيانة الأمانة ما لم يقدم عذرا مقبولا .
- المادة (١١٧) : إذا لم يقدم الخصم بتقديم الخحر في الموعد الذي حددته المحكمة أو امتنع عن حلف اليمين المذكورة أعتبرت صورة الخحر التي قدمها خصمه صحيحة مطابقة لأصلها فإن لم يكن قد قدم صورة من الخحر فيحس المدعى عليه حتى يسلم المستند أو يحلف اليمين.

مادة (١١٨): إذا قدم الخصم محرراً للاستدلال به في الدعوى فلا يجوز له سحبه بغير رضاء خصمه إلا بإذن كتابي من القاضي أو رئيس الدائرة بعد أن تحفظ منه صورة في ملف الدعوى يؤشر عليها قلم الكتاب بمطابقتها للأصل.

مادة (١١٩): يجوز للمحكمة أثناء سير الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف أن تأذن في إدخال الغير لإلزامه بتقديم محرر تحت يده مع مراعاة الأحوال والأحكام والأوضاع المنصوص عليها في المواد السابقة .

مادة (١٢٠): ١— كل من حاز شيئاً أو أحرزه يلتزم بعرضه على من يدعي حقاً متعلقاً به متى كان فحص الشيء ضرورياً للبت في الحق المدعى به من حيث وجوده ومداه . فإذا كان الأمر متعلقاً بسندات أو أوراق أخرى فللقاضي أن يأمر بعرضها على ذي الشأن ويتقدمها عند الحاجة إلى القضاء ولو كان ذلك لمصلحة شخص لا يريد إلا أن يستند إليها في إثبات حق له .

٢— يجوز للقاضي أن يرفض إصدار الأمر بعرض الشيء إذا كان لمن أحرزه مصلحة مشروعة في الامتناع عن عرضه .

٣— يكون عرض الشيء في المكان الذي يوجد فيه وقت طلب العرض مالم يعين القاضي مكاناً آخر وعلى طالب العرض أن يقوم بدفع نفقاته مقدماً وللقاضي أن يعلن عرض الشيء على تقديم كفالة تضمن لمن أحرزه تعويض ما قد يحدث له من ضرر بسبب العرض .

**مادة (١٢١) - ملغية**

## الفصل الرابع

### إنكار السند الكتابي والادعاء بتزويره

المادة (١٢٢): إذا أنكر الخصم صدور السند منه وأنكر توقيعه عليه أو أنكر ذلك وارثه أو خلفه على الوجه المبين في المادة (١٠٥) كان للخصم المتمسك بالسند أن يثبت صدوره من خصمه بالبينة الشرعية ويجوز إثبات صدور السند من الخصم عن طريق تحقيق الخطوط بشهادة خبيرين فنيين عدلين أو أكثر.

المادة (١٢٣): إذا ثبت بعد التحقيق صدور السند من الخصم أخذت المحكمة بمحتواه وحكمت على المنكر بالغرامة التي تراها المحكمة ويتعويض مناسب للخصم إذا طلب ذلك ولا يحكم على الوارث أو الخلف بشيء ويخضع تقدير الحاكم لقواعد الاستئناف.

مادة (١٢٤): إذا ثبت بعد التحقيق أن السند لم يصدر من الخصم كان على المحكمة أن تبلغ الجهة المختصة لتحقيق التزوير ومعاقبة فاعله.

مادة (١٢٥): إذا ادعى الخصم المنسوب صدور السند إليه أو وارثه أو خلفه أن السند الكتابي مزور كلفته المحكمة إثبات التزوير بالطرق المبينة في المادة (١٢٢).

مادة (١٢٦): إذا ثبت بعد التحقيق تزوير السند رفضته المحكمة وحكمت على مرتكب التزوير إذا كان معروفاً بالعقوبة المقررة ويتعويض مناسب للخصم أن طلب ذلك . ويعتبر المتمسك بالسند —زوراً— له أو شريكاً في تزويره مالم يثبت غير ذلك ويجوز للمحكمة أن تحيل جريمة التزوير إلى الجهة المختصة لتحقيقها والحكم فيها.

مادة (١٢٧) : إذا ثبت بعد التحقيق صحة السند أخذت المحكمة بمحتواه وحكمت على مدعي التزوير بغرامة ألف ريال وبتعويض مناسب للخصم إذا طلب ذلك .

مادة (١٢٨) : يجوز للمتمسك بالسند الكتابي أن يتنازل عنه إذا أنكره خصمه أو ادعى تزويره ويترتب على التنازل عن السند رفضه وعدم المضي في إجراءات التحقيق ويقبل التنازل في أية حالة تكون عليها الدعوى قبل الحكم بصحة السند أو برفضه ويجوز للمحكمة أن تحكم على الخصم الذي تنازل عن التمسك بالسند بغرامة لا تقل عن مائتي ريال ولا تتجاوز خمسمائة ريال لتعطيله لها وان تحكم لخصمه بتعويض مناسب إذا لم يفلح في إثبات دعواه عن طريق آخر ولا يحكم على الخصم بشيء إذا فلاح في إثبات دعواه ببينة قانونية.

## الباب الخامس

اليمين والرد والنكول

الفصل الأول

### تعريفها وبيان أقسامها

مادة (١٢٩) : اليمين حلف لإثبات الواقعة المتنازع عليها أو لنفيها تؤدي من الخصم الذي وجهت إليه بالصيغة التي تقرها المحكمة.

مادة (١٣٠) : رد اليمين هو طلب الخصم الذي وجهت إليه أصلاً بردها إلى خصمه ليحلفها هو بالصيغة التي تقرها المحكمة.

مادة (١٣١) : النكول هو امتناع الخصم الذي وجهت إليه اليمين عن حلفها الواجب عليه دون أن يرددها على خصمه في الأحوال التي يجوز فيها الرد .

مادة (١٣٢) : اليمين قسمان :-

١- يمين تؤدي من المدعى عليه لدفع الدعوى أو تصحيحها وهي اليمين الحاسمة ويجوز ردها على المدعي .

٢- يمين تؤدي من المدعى لإتمام البينة القانونية اللازمة لإثبات الحق الذي يدعيه قبل المدعى عليه وهي اليمين المتمة أو يمين الاستظهار ولا يجوز ردها على الخصم الآخر .

## الفصل الثاني

### أركان اليمين وشروطها

مادة (١٣٣) : أركان اليمين أربعة هي :-

- مدع .
- وحالف .
- وصيغة .
- ونية .

مادة (١٣٤): يشترط في المدعي أن تكون بينه وبين الخالف مخالطة تقرب إلى الذهن صدق الواقعة المراد الحلف عليها.

مادة (١٣٥): يشترط في الخالف أن يكون مكلفاً مختاراً غير محجور عليه .

مادة (١٣٦): تؤدى صيغة اليمين بالعبرة بان يقول الخالف (احلف بالله العظيم) ثم يذكر الواقعة المراد الحلف عليها ويجوز أن تكون بالكتابة الدالة على ذلك أو بالإشارة المفهومة من الأخرس إن كان لا يعرف الكتابة.

مادة (١٣٧): يجب أن تكون الواقعة المراد الحلف عليها متعلقة بشخص الخالف وإلا انصبت على مجرد علمه بما وللمحكمة أن تعدل من صيغة اليمين بحيث تنصب على الواقعة المراد إثباتها ، ولا يجوز توجيه اليمين على واقعة مخالفة للقانون وللنظام العام أو الآداب العامة.

مادة (١٣٨): العبرة في الحلف على الحقوق هي بنية الخلف لا بنية الخالف .

### الفصل الثالث

#### أحكام خاصة باليمين الحاسمة

#### وردها والنكول عنها

مادة (١٣٩): للمدعي أن يوجه اليمين الحاسمة إلى المدعى عليه وللمدعى عليه أن يردها على المدعي ولا يجوز لمن وجه اليمين أو ردها أن يرجع في ذلك متى قبل خصمه الحلف .

مادة (١٤٠): يكون توجيه اليمين أو ردها عن طريق المحكمة ولها أن تعدل صيغتها أو أن تمنع توجيهها طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة (١٣٧) من هذا القانون .

المادة (١٤١): يجوز بناءً على طلب الخصم تغليظ اليمين بالصيغة التي تقبلها المحكمة وترى فيها المصلحة.

مادة (١٤٢): تكفي اليمين الحاسمة لإثبات تخلص المدعى عليه من الدعوى ، ولا يجوز طلب إثبات الدعوى بالبينة بعدها كما لا يجوز للخصم أن يثبت كذب اليمين بعد أن يؤديها خصمه على انه إذا ثبت كذب اليمين بحكم قضائي كان للخصم الذي أصابه ضرر منها أن يطالب خصمه بالتعويض دون إخلال بما يكون له من حق الطعن على الحكم الذي صدر ضده بالطرق المبينة في قانون المرافعات .

مادة (١٤٣) : كل من وجهت إليه اليمين فنكل عنها دون أن يردّها على خصمه وكل من ردت عليه اليمين فنكل عنها خسر الدعوى فان كان المدعى عليه حكم للمدعي بطلباته وان كان المدعي حكم برفض دعواه .

مادة (١٤٤) : يكون النكول صراحة بان يقول لا احلف ويكون ضمنا بان يمتنع عن أداء اليمين بعد توجيهها إليه أو ردها عليه .

#### الفصل الرابع

##### أحكام خاصة باليمين المتممة

مادة (١٤٥) : على المحكمة أن توجه اليمين المتممة للمدعي الذي قدم بينة ناقصة لاستكمال البينة القانونية على الحق المدعى به بشرط ألا تكون الدعوى خالية من أية بينة وان لا تكون فيها بينة كاملة وذلك في الأحوال التي يجوز فيها ذلك وهي الحقوق والأموال، ولا يجوز للمدعي أن يرد اليمين المتممة إلى المدعى عليه .

مادة (١٤٦) : لا يجوز للمحكمة أن توجه للمدعي اليمين المتممة لتحديد قيمة المدعى به إلا إذا استحال تحديد هذه القيمة بطريقة أخرى وعلى المحكمة في هذه الحالة أن تضع حدا أقصى للقيمة التي يصدق فيها بيمينه.

مادة (١٤٧) : إذا حلف المدعي اليمين المتممة حسما وجهتها إليه المحكمة اعتبرت دعواه ثابتة قانونا ويحكم له بطلباته، وإذا نكل عنها خسر دعواه وحكم برفضها.

#### الفصل الخامس

##### أحكام خاصة بإجراءات اليمين

المادة (١٤٨) : يكون حلف اليمين أمام المحكمة أو القاضي المنتدب في مجلس القضاء ، ولا يجوز حلفها خارجه إلا فيما يتفق عليه الطرفان في الإطار الشرعي.

مادة (١٤٩) : إذا لم يناع من وجهت إليه اليمين لا في جوازها ولا في تعلقها بالدعوى وجب عليه إن كان حاضراً بنفسه أن يلغها فوراً أو يردّها على خصمه إذا كان ردها جائزاً وإلا اعتبر ناكلاً ، ويجوز للمحكمة أن تعطيه ميعادا للحلف إذا رأت لذلك وجها فان لم يحضر ويلغف في الميعاد بغير عذر أو حضر وامتنع اعتبر ناكلاً.

المادة (١٥٠) إذا نازع من وجهت إليه اليمين في جوازها أو في تعلقها بالدعوى أو نازع وكيله أو المنسوب عنه فصلت المحكمة في المنازعة في الحال ويجب على الخصوم اتباع ما تأمر به وهم حق التظلم في درجة أعلى .

مادة (١٥١) : إذا كان من وجهت إليه اليمين غائبا كلفت المحكمة خصمه بإعلانه بصيغة اليمين التي أقرتها المحكمة وبالميعاد المحدد للحلف فإذا حضر وامتنع أو تخلف بغير عذر اعتبر ناكلاً .

المادة (١٥٢) : على من يؤدي اليمين من غير المسلمين أن يؤديها وفقاً للأوضاع المقررة في ديانتهم إن طلب ذلك ما لم تناف التوحيد.

مادة (١٥٣) : يجرى الكاتب محضراً يثبت فيه حلف اليمين يوقعه الخالف ورئيس المحكمة او القاضي المنتدب والكاتب .

## الباب السادس

### في القرائن

المادة (١٥٤) : القرينة هي الأَمَارَاتُ التي تدل على إثبات ما خفي من الوقائع ودلائل الحال المصاحبة للواقعة المراد إثباتها وهي على ثلاثة أنواع .

المادة (١٥٥) : القرائن وهي كما يلي:

أ - قرينة شرعية : تغنى في إثبات الواقعة عن أي دليل آخر كقرينة الولد للفراش وحمل المرأة غير المتزوجة وحجية الحكم.

ب- قرينة قضائية : وهي ما تستنبطه المحكمة من الأمور الواقعية أو المعاينة التي تدل على صور الحال في القضية كخروج شخص من دار في يده سكين تقطر دما أو سلاح ناري عليه أثر الإستعمال مع وجود قتيل في الدار وليس بها غيره ، والنكول عن اليمين ممن وجبت عليه.

ج- قرينة بسيطة : وهي التي لا تصلح دليلا مستقلا ولكن تستأنس بها المحكمة.

مادة (١٥٦) : كل قرينة قاطعة قانونية لا يجوز نقضها ، ويتعين الأخذ بها والحكم بمقتضاها.

مادة (١٥٧) : للمحكمة أن تأخذ بالقرينة القاطعة القضائية التي يمكن استنباطها من وقائع الحال وان تعتبرها دليلا كاملا على الواقعة المراد إثباتها في الأحوال التي يجوز فيها ذلك وهي الأموال والحقوق ويجوز للخصم أن يثبت أنها غير صحيحة بالبيينة القانونية.

مادة (١٥٨) : القرينة البسيطة غير القاطعة وهي التي لا تقطع بثبوت الواقعة المراد إثباتها وإنما ترشح لثبوتها وقد تحتل ذلك وغيره . ولا تعتبر دليلا قاطعا يعني عن المطالبة بإقامة البيينة القانونية على ما يدعيه وإنما يجوز للمحكمة أن تستأنس وتستكمل الدليل على أساسها .

مادة (١٥٩) : الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي به حجة على أطرافه وفي موضوعه وسببه (اصله ) قرينة قاطعة (قانونية ) لا تقبل إثبات العكس .

## الباب السابع

### المعاينة

مادة (١٦٠) : للمحكمة أو من تنتدبه من قضاها أو من قضاة المحاكم الأخرى أن تجري معاينة بان تنظر في الأشياء التي تفيد في إثبات الدعوى ، وتطلع عليها وتفحصها لكي تصل إلى الحقيقة في شأنها ويجوز لها أن تستعين بخبير (عدل) أو أكثر أثناء قيامها بالمعاينة .

مادة (١٦١) : تصرف تكاليف انتقال المحكمة والقاضي المنتدب للمعاينة من خزينة المحكمة بأمر من رئيسها .

مادة (١٦٢) : يدعى الخصوم للحضور أثناء المعاينة ويجوز الانتقال إلى المكان الذي يوجد به الشيء أو الأثر المراد معاينته بطلب الخصم أو من تلقاء نفس المحكمة مع تحقيق المصلحة ويكون على الخصم الذي تعينه المحكمة دفع ما تقدره المحكمة أمانة (عدال) لانتقال الخبراء وأجورهم .

مادة (١٦٣) : يقدر اجر الخبير بناء على طلبه بأمر يصدر من المحكمة يكون نافذا على الخصم طالب الإثبات وينفذ فوراً مما دفعه الخصم طبقاً للمادة السابقة فان بقي له شيء رجع به على الخصم .

المادة (١٦٤) : تثبت المحكمة ما عاينته وتراعى لها من المعاينة في محضر يوقعه الحاضرون من الخصوم أو من يمثلهم والخبراء ومن رئيس المحكمة والكتاب ، ويجب أن يبين في المحضر يوم وساعة ومكان إجراء المعاينة ووصف الشيء أو الأثر الذي جرى معاينته (نظره) وتحديدته بحسب الحال ، فان امتنع أحد الخصوم عن التوقيع أثبتت المحكمة ذلك وأكتفي بتوقيع الآخرين .

الباب الثامن

### في الاستعانة بالخبراء (العدول)

مادة (١٦٥) : على المحكمة في المسائل الفنية كمسائل الطب والهندسة والحساب وغيرها مما يدق فهمه أن تعين خبيراً (عدلاً) أو أكثر من المؤهلين علمياً وفنياً أو ممن لهم خبرة خاصة المشهورين بذلك لتستعين بهم في كشف الغامض من هذه المسائل مما يفيد إثبات الواقعة المراد إثباتها ويجب على المحكمة أن تذكر في قرارها بيانا دقيقاً للمأمورية الخبير والأجل المضروب لإيداع تقريره فيه ويكلف الخبير بتقديم تقرير بما أدت إليه أبحاثه في الموعد المحدد ، ويجوز أن يتفق الخصوم على خبير (عدلاً) أو أكثر تعينهم المحكمة بناء على طلبهم كما يجوز أن يختار كل من الخصمين خبيراً (عدلاً) على أن تختار المحكمة خبيراً (عدلاً مرجحاً) .

مادة (١٦٦) : يجوز رد الخبير للأسباب التي يرد بها القاضي وفقاً لقانون المرافعات ولا يقبل من أحد الخصوم طلب رد الخبير المعين بناء على اختيارهم إلا إذا كان سبب الرد قد حدث بعد تعيينه .

مادة (١٦٧) : يكون تعيين الخبراء (العدول) من تلقاء نفس المحكمة أو بناء على طلب الخصوم وتعين المحكمة الخصم الذي يلزم بأداء الأمانة (العدال) التي تقدرها لصرف أتعاب الخبراء منها ويجب على الخصم الذي عينته المحكمة أن يدفع الأمانة في الميعاد الذي تحدده المحكمة فان لم يفعل سقط حقه في الاستشهاد بالخبراء (عدول) مالم يقيم خصمه بدفعها ويجوز للمحكمة أن تقسم الأمانة بين الخصوم

مادة (١٦٨) : يجوز للمحكمة أن تقدر جزءاً من الأمانة يصرف للخبير مقدماً للاستعانة به في أداء المهمة التي كلف بها ، كما يجوز أن تصرفها له كلها مقدماً مع تحقق المصلحة .

المادة (١٦٩) : بمجرد دفع الأمانة تستدعي المحكمة الخبير وتعرض عليه المهمة فان قبلها تحلفه اليمين إن رأت ذلك بأن يؤديها بالذمة والأمانة والصدق وتقدر المبلغ الذي يصرف له مقدماً إن لم تكن قدرته من قبل ويكون صرفه له في الحال وتصرح له بكل ما يلزم من انتقال وإطلاع وغيره لأداء المهمة المكلف بها .

مادة (١٧٠) : يكون أداء المهمة بحضور الخصوم كلما أمكن ذلك ويجب على الخبير استدعاؤهم لذلك وان يجزر محضراً بالإجراءات التي تمت يوقع عليه مع الخصوم الحاضرين ويثبت غياب من غاب منهم واستدعائه له .

مادة (١٧١) : للخبير (العدال) أن يستمع إلى أقوال الخصوم وأقوال شهودهم وان يجري المعاينات (النظر) والأبحاث اللازمة والمقيدة في أداء مهمته .

مادة(١٧٢) : على الخبير أو الخبراء تقديم تقاريرهم في الميعاد الذي حددته المحكمة ويجوز للخبراء إذا تعددوا تقديم تقرير مشترك متفق عليه بينهم وموقع عليه منهم كما يجوز لكل منهم أن يقدم تقريراً مستقلاً برأيه موقعا عليه منه.

مادة (١٧٣) : للمحكمة أن تأخذ بتقرير الخبراء أو الخبير الذي تطمئن إليه مع بيان الأسباب إذا خالف التقرير الذي أخذت به تقريراً آخر ولها أن تستمع إلى مناقشات الخصوم في شأن التقارير المقدمة وملاحظاتهم عليها وان تكلف الخبير أو الخبراء مرة أخرى لاستكمالها أو تصحيحها إذا لزم الأمر أو ترفض طلبات الخصوم.

المادة (١٧٤) : إذا تأخر الخبير أو الخبراء عن تقديم تقاريرهم في الميعاد المحدد جاز للمحكمة أن تمنحهم أجلاً مع تغريمهم في حدود ما تراه المحكمة إذا تبين تقصيرهم ، ويجوز لها إذا تكررت تأخرهم عن تقديم التقرير وثبت لها أن الخبير لم يباشر ما كلف به أصلاً أو باشرها وتلكاً في إتمامها بقصد تعطيل الفصل في الدعوى أن تعزله وتعين خبيراً آخر بدله مع تغريمه وإلزامه بالتضمينات المناسبة التي يطلبها الخصوم نتيجة تعطيله للدعوى وما أنفق من مصاريف.

كما يجوز للمحكمة استبدال الخبير إذا اعتذر عن أداء ما كلف به بعد قبوله للتكليف وإلزامه بالمصروفات التي أنفقت بسبب قبوله للمهمة إذا لم يقدم عذراً مقبولاً .

مادة(١٧٥) : تعتبر النتيجة التي توصل إليها الخبير أو الخبراء وتطمئن إليها المحكمة دليلاً كاملاً في المسائل التي يعينون فيها .

## الباب التاسع

### استجواب الخصوم

مادة (١٧٦) : يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الخصم استجواب خصمه للإحاطة بجوانب المسألة المتنازع عليها ويكون توجيه الأسئلة للخصم عن طريق المحكمة أو من تنتدبه لذلك من قضاة أو قضاة المحاكم الأخرى ويبدأ بتوجيه الأسئلة التي ترى المحكمة أو القاضي المنتدب توجيهها ثم أسئلة الخصم وللخصم المستجوب الإجابة فان امتنع أثبت امتناعه في الحضر وسببه إن وجد ولا يخل ذلك بما تستنبطه المحكمة من قرائن تفيد في إثبات أو نفي الحق المتنازع عليه .

مادة(١٧٧) : يحضر محضر يثبت فيه الاستجواب وتتلئ على الخصم المستجوب إجاباته لإبداء ملاحظاته عليها ، ويقع عليه مع رئيس المحكمة أو القاضي المنتدب والكاتب .

## الباب العاشر

### أحكام ختامية

مادة (١٧٨) : يلغى أي قانون أو قرار أو لائحة أو قاعدة أو نظام يتعارض مع نصوص هذا القانون وعلى وجه الخصوص يلغى قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (٩٠) لعام ١٩٧٦م بشأن الإنبات الشرعي

وواجبات القاضي والتحكيم الصادر في صنعاء كما تلغى أحكام الباب الرابع من الكتاب الأول المواد  
من (٩٠) إلى (١٧٣) من قانون الإجراءات المدنية رقم (٩) لعام ١٩٨٨م الصادر في عدن .

مادة (١٧٩) : يعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

مادة (١٧٩) مكرر: كل ما لم يرد به نص فيعمل فيه بأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين النافذة.

صدر برئاسة الجمهورية — بصنعاء

بتاريخ : ٢٥/رمضان / ١٤١٢هـ

الموافق : ٢٩/ مارس / ١٩٩٢م

الفريق / علي عبدالله صالح

رئيس مجلس الرئاسة

المادة (١٢١) ملغية